

ما بعد عام 2019 موقف المجتمع المدني الأفريقي المشترك بشأن المخدرات

1- مقدمة

في شهر مارس/ آذار من عام 2019، عقدت لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة اجتماعاً للجزء الوزاري الرفيع المستوى في دورتها العادية الثانية والستين¹ وفي هذا الاجتماع، اتفقت الدول الأعضاء بتوافق الآراء على إعلان وزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها.² وقد أكد هذا الإعلان من جديد أن الوثائق التي سبقته "يعضد بعضها بعضاً": بما في ذلك الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام 2009،³ والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية بشأن المخدرات لعام 2016، التي قدمت عرضاً عاماً شاملاً عن حالة المخدرات في العالم عبر سبعة فصول عملية.⁴

ولا تزال هذه الوثيقة، إلى جانب الموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة الداعم لتنفيذ السياسة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التعاون الفعال فيما بين الوكالات،⁵ تشكل عنصراً حاسماً وذات أهمية بالغة في توجيه أعمال المجتمع الدولي فيما يتعلق بالوضع العالمي للمخدرات.

وكجزء من عملية نشر وفهم نتائج ما اضطلع به القطاع الوزاري من المجتمع المدني لعام 2019 في أفريقيا، قامت مؤسسة أطفال الأحياء الفقيرة بتنظيم منتدى إعلامي في نيروبي، كينيا في أبريل من عام 2019. وأثمر هذا الاجتماع في صياغة مشروع موقف مشترك تمت مشاركته على نطاق واسع مع شركاء منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا. ومن ثم وضعت هذه الوثيقة لمزيد من البحث في اجتماع آخر لمنظمات المجتمع المدني على هامش الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومراقبة المخدرات التابعة للاتحاد الأفريقي في يوليو/ تموز من عام 2019- قبل عرضها بشكل رسمي على اللجنة. ويسعى هذا الموقف المشترك إلى تجسيد التزامات منظمات المجتمع المدني والإجراءات التابعة من الإعلان الوزاري لعام 2019، والكيفية التي يمكن لنا بموجبها صياغة خطة عمل تتماشى مع تلك الوثيقة، ومع خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات، وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

2- الدياجية

نحن، منظمات المجتمع المدني الأفريقية التي يتصل عملها بمسألة المخدرات،

نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع الدول الأعضاء في الاتحاد بغية مكافحة الأضرار والتحديات ذات الصلة بالمخدرات في المنطقة، التي ما برحت تشكل مصدر قلق رئيسي في مجال الصحة العامة وحقوق الإنسان صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛

وإذ نُسَلِّم أيضاً بأن الاتفاقيات الدولية الثلاث الخاصة بمراقبة المخدرات ما فتئت تشكل الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الإقليمي لمراقبة المخدرات، سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية، فإننا بموجبها نطلب تنفيذ كامل هذه الاتفاقيات في إطار "الاهتمام بصحة ورفاهية الجنس البشري"؛

¹ <https://www.unodc.org/unodc/en/commissions/CND/2019/2019-high-level-ministerial-segment.html>

² https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/2019/Ministerial_Declaration.pdf

³ https://www.unodc.org/unodc/en/commissions/CND/Political_Declarations/Political-Declarations_2009-Declaration.html

⁴ <https://www.unodc.org/documents/postungass2016/outcome/V1603301-E.pdf>

⁵ <https://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/CEB-2018-2-SoD.pdf> (Annex 1)

ونقر كذلك بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁶، بما في ذلك المادة 16 التي تنص على أن لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها؛

وإذ نلاحظ مع القلق ما أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إليه بعبارة "التأثير غير المقصودة" لمراقبة المخدرات والمتمثلة بـ: السوق السوداء الإجرامية؛ والتغيير الحاصل في الأولويات السياسية ونأيها عن الاهتمام بالصحة العامة وحقوق الإنسان؛ والتغيير الجغرافي (بما في ذلك المناطق والبلدان الجديدة غير المجهزة للتعامل مع هذه التحديات)؛ والتغيير في مادة التعاطي (بما في ذلك المواد ذات التأثير النفسي الجديدة التي من شأنها أن توقع مزيداً من الضرر)؛ والتصوير السائد عن متعاطي المخدرات (بما في ذلك المجتمعات الفقيرة والنساء والشباب) باعتبارهم منحرفين ومجرمين⁷؛

فإننا نرحب بالتوصيات الصادرة عن الاجتماعين الأول والثاني للجنة التقنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بالصحة والسكان ومراقبة المخدرات، ولكن يساورنا القلق أيضاً كون هذه التوصيات لم تنفذ على أرض الواقع بعد؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار عدد الأشخاص الذين ندعمهم كل يوم من المتأثرين بالمخدرات وإساءة استعمالها وعواقب مكافحة المخدرات في المنطقة، بمن فيهم النساء والشباب الذين يتكبدون الوطأة الأشد من غيرهم، ونتذكر كم من أرواح افتقدت في حين كان من المستطاع درء هذه الوفيات؛

فإننا نؤكد على الدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني الأفريقي في التصدي لوضع مشكلة المخدرات في العالم، ونؤكد كذلك على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق صياغة وتطبيق وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات المتوازنة القائمة على الأدلة التي تتكيف مع احتياجات المنطقة؛

وإذ نسلم بالحاجة الماسة إلى التعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية العاملة في المسائل المتعلقة بالمخدرات – بما في ذلك تلك الهيئات العاملة في مجالات وضع السياسات، وتوفير الوقاية، والحد من الأضرار، ومعالجة، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج الاجتماعي، والإنعاش، والعدالة الجنائية، والتنمية المستدامة، وفي مجال الرعاية الملطفة – من أجل التنفيذ الفعال والمتوازن للالتزامات الرئيسية المتعلقة بالمخدرات من جانب الدول الأفريقية الأعضاء؛

وإذ ندرك أهمية دور لجنة المخدرات، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمخدرات في فيينا، ولجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بنيويورك، في ضمان المشاركة النشطة والشاملة للمجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛

ونشدد على الحاجة إلى إيجاد محفل جامع متوازن داخل الاتحاد الأفريقي لإبداء منظمات المجتمع المدني عن آرائها، ولتشاطر أفضل ممارساتها القائمة على الأدلة، وتكلم بصوت واحد كجزء من مساهمتها في الحوار الإقليمي المتعلق بمشكلة المخدرات؛

وإذ نلاحظ استمرار وجود فجوة كبيرة في توفير وتقييم التدخلات والسياسات والقوانين القائمة على الأدلة لتقديم الدعم للمتضررين من المخدرات - تشمل من جملة أمور أخرى الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية، وأولئك المعرضين لخطر إشكالية تعاطي المخدرات، والفئات الضعيفة المنخرطة في أسواق المخدرات، وأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الأدوية الأساسية اللازمة الخاضعة للرقابة الدولية لتوفير الرعاية

<http://www.achpr.org/instruments/achpr6>

https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/CND_Sessions/CND_51/1_CRPs/E-CN7-2008-CRP17_E.pdf7

ونواصل دعم الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء لوضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة، ومراجعة القوانين المعمول بها حالياً، وإيلاء الاهتمام لحقوق الإنسان، بما في ذلك من جملة أمور أخرى حماية حقوق الأطفال وكبار السن والحق في الحصول على الخدمات الصحية، مع الالتزام أيضاً بالإرشادات والمعايير الدولية والإفريقية ذات الصلة؛

ونلتزم بإدماج المعاهدات المبرمة مع الاتحاد الإفريقي ذات الصلة في صلب عملنا بمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد لضمان توحيد الإجراءات وتوسيع نطاق شمول السكان المتضررين، وبالتالي لا نترك أحداً وراءنا ظهرياً؛

ونناشد الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه تنفيذهم جميع الالتزامات القائمة والواردة في الإعلان الوزاري لعام 2019، والعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني على تطوير بيانات كمية ونوعية موثوقة عن تعاطي المخدرات وما يرتبط بذلك من أضرار، لاسيما البيانات المتعلقة برصد وتقييم المسائل المرتبطة بالمخدرات، والتنفيذ الكامل لخطة عمل الاتحاد الإفريقي، وهو ما يعكس بصورة جلية حقيقة التقدم المحرز والتحديات القائمة على أرض الواقع، والضابط في توجيه المسار الذي ستتخذه السياسات؛

ونشجع واضعي سياساتنا العمل على معالجة القضايا المعقدة والملحة المتعلقة بوضع المخدرات على المستوى الإقليمي، ومن خلال الحوار والتعلم المتبادل عبر الحدود، العمل على إجراء تقييم نزيه للاستجابات التي من شأنها أن تصب في تحسين النتائج بالنسبة لحياة الملايين من الأفارقة، بما في ذلك رفع العقوبات الجنائية عن جرائم المخدرات المنخفضة المستوى وغير العنيفة؛ وذلك استناداً للاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والموقف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة،

ونلتزم بمواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع منظمة الصحة العالمية ولجان المنظمات غير الحكومية في موائمة أعمالنا بما ينسجم مع الإعلان الوزاري لعام 2019 وأية صكوك تتعلق بسياسة المخدرات يتم إبرامها مستقبلاً، ونطلب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم في بناء قدرات المجتمع المدني في تصديها لمشكلة المخدرات على المستوى العالمي؛

ونشدد على طلب إشراكنا ورغبتنا في الحصول على مقعد على الطاولة في جميع الحوارات ذات الصلة التي يجريها الاتحاد الإفريقي وما يجربه الشركاء الآخرون المتفقيين معنا في الرأي للمساعدة في إنشاء منصات للمجتمع المدني على نطاق أوسع للتواصل فيما بين قطاعات المجتمع المدني؛ الأمر الذي من شأنه ضمان وجود قنوات اتصال للتعبير عن أصواتنا، والمشاركة في المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بمشكلة المخدرات وتقديم مساهماتنا فيها.

عليها